منها وهذا معنى قوله مثل ان يختلفا نوعا القسم الثاني ان يختلف الجملتان اسما وان
اتحدا نوعا وحكما كما لو قال اكرم رسعه واكرم نعيما الا الطوال فان الاستثنا
ايضا عايد الى الاخير لاختلاف اسم المامور باكرامهم وهو رسعه ونعيم وبهذا
معنى قوله او اسما القسم الثالث الا يكون الاسم الذي في الجملة الثانية ضمير الاسم
الذي في الجملة الاولى كالمثالين المذكورين اذ لو كان الاسم الثاني ضميرا لاول
كقوله اكرم رسعه واخلع عليهم الا الطوال لعاد الى الجميع ولم يعد الى الاخيرة
كما سياتي وهذا معنى قوله وليس الثاني ضميره القسم الرابع ان يختلف الجملتان
حكما وان اتحدا نوعا او اسما كما لو قال اكرم رسعه واضرب ربيعه الا الطوال
فان الاستثنا يعود الى الاخيرة لاختلاف حكم الجملتين الذي هو الاكرام والضرب
وبهذا معنى قوله او حكما القسم الخامس ان يكون الجملتان غير مشتركتين في
غرض كما لو قال سلم على رسعه وسُر رسعه فان غرض السلام التعظيم وغرض
السرور الاهانة اما لو اشتركا في غرض كقوله اكرم رسعه واخلع عليهم
الا الطوال فان الاستثنا يعود الى الجميع لاشتراكهما في غرض الاكرام كما سياتي
وبهذا معنى قوله غير مشتركتين في غرض قوله والا فللجميع اي وان لم يسر ان
السرور في الجملة الثانية اضراب عن الجملة الاولى فان الاستثنا عايد الى الجميع
وذلك بان تتحد الجملتان نوعا وقد اشتركتا في غرض واحد كقوله اكرم رسعه وسلم
على رسعه الا الطوال فان الاستثنا يعود الى الجميع لاتحاد النوع في الجملتين والاشتراك
الاكرام والسلام في غرض الاعظام وكذا لو اتحدت الجملتان نوعا وكان اسم الجملة
الثانية ضميرا عايدا الى اسم الجملة الاولى او كان حكم الجملة الثانية مضمرا عرف مضمرج
به مثال اضمار اسم الثانية اكرم رسعه ومضر الا الطوال فان الاستثنا في
مثل ذلك يعود الى الجميع واختار صاحب الاحكام انه مع ظهور كون الواو للاستيناف
فالاستثنا مختص بالجملة الاخيرة كما في القسم الاول من اقسام الحسن وان لم
يظهر لها للاستيناف فالواو حينئذ كما في بقية الاقسام قال المصنف
والمختار ان ظهر الاستيناف والاضراب عن الجملة الاولى كما في القسم الاول من اقسام
الحسن فالاستثنا للجملة الاخيرة وان ظهر الاتصال من الجمل كما في المثل الذي قال

ابو الحسن ان الاستثنا فيها يعود الى الجميع فالاستثنا عايد الى الجميع لان عود
الضمير او اضمار الحكم او الاشتراك في الغرض يجعل الجمل الكثيرة كالشيء
الواحد وان لم تظهر الانقطاع كالثاني والثالث والرابع والخامس من اقسام
الحسن فالوقف للتردد بين الامرين تتمة قال الاستاذ ابو بكر
ابن فورك النزاع في هذه المسئلة انما هو في الاستثنا الا واخواتها واما
الاستثنا بالمشيئة فلا خلاف انه يعود الى الجميع الشافعية
العطف يصير المتعدد كالمفرد واجيب بان ذلك في المفردات قالوا
لو قال والله لا اكلت ولا شربت ولاضربن ان شاء الله عاد الى الجميع واجيب
بانه شرط فان الحنفية يساعدنا وان سلم فالفرق ان الشرط معدد بتعديد وان
سلم فلعروضه الاتصال وهي اليمين على الجميع قالوا لو كرر لكان مستحسنا قلنا
عدم وروده الاتصال وان سلم فللطول مع امكان الاكد من الجميع قالوا
صالح فالبعض حكم كالعام قلنا صلاحيته لا توجب ظهوره فيه كالجمع
المنكر قالوا لو قال على خمسة وخمسة الا ستة كان للجميع قلنا مفردات
وانما للاستقامة لما قرر الخلاف شرع يذكر ادلة كل مذهب
وانما لم يذكر دليلا للمذهب الذي اختاره على انفراده لان يذكر ادلة
المخالفين والتنبيه على ضعفها لظهر صحة ما ادعاه وقد بدا بادلة الشافعي
ومالك واصحابهما وقد احتجوا من خمسة اوجه الاول قالوا الجمل المعطوف
بعضها على بعض بمنزلة الجملة الواحدة لان العطف يصير المتعدد كالمفرد
ولهذا لا فرق عند اهل اللغة بين قول القايل لغيره اضرب الجماعة التي منها
زيد وعمرو وفضله الا من بني تميم وبين قوله اضرب من زنا واقطع من سرق
واقتل من قتل الا من بني تميم فان الاستثنا يعود في الاول الى الجميع فكذا
في الثاني لذلك واجيب عنه بان العطف انما يصير المتعدد كالمفرد في عطف
المفردات بعضها على بعض كما لو قال رايت زيدا وعمرا وبكرا واما الجمل المعطوف
بعضها على بعض فحكم كل واحد منها مستقل بنفسه كاكرم رسعة وخاطبهم
فصير حكم الجميع واحدا محال واما ما ذكروه من ان لا فرق بين الكلامين فان

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)